تنمية دخل الفلاح

بالنهوض بالانتاج الحيوانى

للمهندس الزراعى الدكتور عبد الرزاق صدقى

وزير الزراعة

نبذة ايضاحية :

إن الهدف الأسمى للدولة فى هذا العهد الجديد هو النهوض بطبقة الفلاحين وصغار الزراع . وقد كان رفع مستوى هذه الطبقة هو الغرض الذى من أجله أصدرت الحكومة قانون الاصلاح الزراعى الجديد .

ومصدر العلل جميعاً التى يئن منها الريف المصرى يتركز فى انحطاط دخل الفلاح. وما هبوط مستوى المعيشة وسوء التغذية وانتشار الجرائم وقلة جدوى الاصلاحات الصحية والتعليمية والهجرة الى المدن إلا نتائج مباشرة لقلة ما يحصل عليه الفلاح من دخل .

وقلة دخل الفلاح ترجع الى أمرين : الأول ، سوء توزيع الدخل الزراعى بين المالك والمستأجر والفلاح الأجير . والثانى ، هو ضعف الكفاية الانتاجية الجديّة للفلاح .

وقد عالج القائمون على الاصلاح فى هذا العهد الجديد سوء توزيع الدخل الزراعى بقانون الإصلاح الزراعى ، فحددت الملكية وأعيد توزيع الزائد منها على المعدمين من الفلاحين ونظمت العلاقة بين المالك والمستأجر والعامل الزراعى.

والمشروع المقترح هنا يرمى الى تعزيز خطوات قانون الاصلاح الزراعى وبلوغ الأهداف التى يرمى اليها ، وهى رفاهية الفلاح عن طريق رفع انتاجيته الزراعية ، وحسن استغلال طاقته .

وكانت الأسس التى أوحت بهذا الاقتراح ما يأتى .

أولا — العمل على زيادة إنتاجية الأرض بأن يستخرج منها أقصى ما يمكن أن تنتجه من كل المصادر المناسبة اقتصاديا ، وتهيئة المالك الصغير الجديد بأداة وظروف الإنتاج العالى بحيث لا يصبح حجم مزرعته الصغير سبباً فى هبوط الدخل .

ثانياً — تلافى الضياع فى المواد والمجهود فى الريف ، ومن مظاهر هذا الضياع البطالة الموسمية التى تؤدى الى عدم استغلال الطاقة البشرية فترة طويلة من السنة وضياع جزء كبير من المجهود والمواد بسبب طرق الانتاج والتصنيع والخزن البدائية المستخدمة الآن الى جانب عدم الانتفاع بكثير من المواد الثانوية التى تنشأ عن العمليات الزراعية

ثالثا — خفض تكاليف الإنتاج بكل الوسائل الممكنة باستخدام الأساليب الزراعية والانتاجية الحديثة ،وإتاحة ميزات الانتاج والتصنيع والتسويق الواسع للملكيات الصغيرة فتهبط تكلفة الوحدة ويرتفع الصنف ويزداد الربح .

وأهم الوسائل لبلوغ هذه الأهداف تنحصر فى العناية بالحيوان الزراعى ، فتربية الحيوان تؤدى دوراً هاما فى بلوغ أهداف الإصلاح الزراعى الجديد ، لأنها أكثر أنواع الاستغلال ملاءمة للملكية الصغيرة ، كما تدل على ذلك شدة إقبال صغار الزراع على ممارستها ، فإن مايقرب من ٧٠٪ من الثروة الحيوانية مركز فى أيدى صغار الزراع الذين يملكون خمسة أفدنة فأقل ، ولاشك أن قانون الاصلاح الزراعى سيزيد من عدد هؤلاء .

وتحسين مستوى التغذية بين الفلاحين وسواد الشعب بوجه عام يتم عن طريق مباشر إذا أمكن لقطعة الأرض الموزعة أن تنتج من الحاجيات الغذائية قدراً يسمح للعائلة بسد النقص فى استهلاكها ثم ببيع الفائض . وأهم هذه الحاجيات الغذائية مصادر البروتين الحيوانى كاللبن والبيض واللحم ، وهى المواد التى يعانى الشعب المصرى فيها نقصا خطيرا .

وفى تربية الحيوان مجال لتدبير عمل مربح مستمر طول السنة لأكبر عدد من أفراد الأسرة المنتفعة ذكوراً وإناثا ، وبهذا يتم استغلال القوى البشرية على أكمل وجه ، وتخف وطأة البطالة الموسمية ، ويقل تيار الهجرة من القرية إلى المدينة ، وما يترتب عليه من آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة .

كما أن فى تربية الحيوان لدى الفلاح الصغير ضمانا لاستهلاك الأعلاف التى تنتجها المزرعة الصغيرة وجميع بقايا المحاصيل دون أن يضيع أى جزء منها كما يحدث فى المزارع الكبيرة ، وهى فى الوقت ذاته توجد عملا ضمنيا للنساء والأولاد والبنات الذين لايستطيعون أن يشاركوا مشاركة جدية فى دخل العائلة .

ولاشك أن أهم أسباب زيادة تكاليف الإنتاج الحيوانى هو رداءة الحيوان الذى يقتنيه الفلاح من حيث الإنتاج كما ونوعا ، والطرق البدائية المستحدثة فى الريف المصرى إنتاج اللبن وتصنيعه وتسويقه .

ومن هذا تتضح جليا أهمية رفع مستوى الإنتاج الحيوانى لدى المزارع الصغير ، وكيف يمكن جعله حجر الزاوية فى زيادة دخل الفلاح . ولهذا كان من الواجب أن يشتمل المشروع على نواحى الاستغلال الأخرى حسبما تقتضيه طبيعة المنطقة وظروف الإنتاج . فيتسع المجال لزراعة الخضر والفاكهة والصناعات الزراعية والريفية الأخرى بحيث تصبح هذه النواحى الاستغلالية مكونة لمشروع كبير يتكون من وحدات ملائمة منسجمة تعمل معا على تحقيق رفاهية الفلاح التى هى الهدف النهائى .

وتحقيق زيادة دخل الفلاح الصغير عن طريق الانتاج الحيوانى يتم بالوسائل الآتية :

(أولا) رفع مستوى الانتاج الحيوانى — وهو متحقق باستبدال الحيوان الحالى الضعيف الانتاج بحيوان آخر يحمل العوامل الوراثية للانتاج العالى كما ونوعا، وتوفير البيئة المناسبة من غذاء ورعاية بحيث تتيح له أن يعبر عن هذه الكفاية الإنتاجية العالية على أحسن وجه ، وعلى هذا النحو يمكن إيجاد التوافق الاقتصادى بين الحيوان الزراعى والأرض من حيث قيمتها ومساحتها المحدودة .

(ثانيا) التصنيع — يجب تدعيم تربية الحيوان بانشاء معامل تجمع فيها المواد الأولية التى ينتجها الفلاح لمعامل الالبان حيث تحول إلى منتجات قابلة الاستهلاك المباشر ،فيعود هذا على الفلاح بالربح الجزيل ، لأنه يؤدى إلى خفض تكاليف الانتاج وتحسن الصنف، ويضمن للملكيات الصغيرة الاستفادة من ميزات المشاريع الكبيرة .

(ثالثا) تحسين ظروف التسويق — فإن التسويق الحالى يقوم على كثرة عدد الوسطاء بين المنتج والمستهلك ، والفلاح هو الحلقة الضعيفة فى هذه السلسلة ، لأنه ينقصه النظام ، وعدم وجود مقاييس التصنيف حسب جودة الصنف ، ورداءة المواصلات بين القرية ومراكز التصريف الهامة ،وبعثرة الجهود فى تسويق المنتجات الفردية بسبب طبيعة الإنتاج العاجز لدى الفلاح الصغير .

والمشروع السابق نشره بالجزء الأول من هذا العدد يبين الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا الاقتراح فيما يتصل بالانتاج الحيوانى نظرا لما يتصف به من مزايا تحقق

أكبر دور فى رفع دخل الفلاح ، ولأن النظام المقترح لهذا النوع من الاستغلال يمكن تطبيقه مع أنواع الاستغلال الاخرى بادخال تعديلات بسيطة تتمشى مع طبيعة كل نوع منها .

خطوات المشروع :

الهدف — هذا المشروع يهدف إلى زيادة دخل الفلاح بواسطة تنمية الإنتاج الحيوانى الذى يعتمد على تحسين الحيوان الزراعى ، وطرق رعايته ، وتصنيع منتجاته ، وتسويقها بما يكفل الحصول على أكبر ربح بأقل التكاليف .

المنطقة — المبدأ فى اختيار المنطقة يبنى على أساس أن تقع حيث تقسم إلى مساحة تتراوح بين ١٥ و ٣٠ ألف فدان بين الفلاحين تنفيذاً لقانون الإصلاح الزراعى ، وأن تكون البيئة ملائمة للإنتاج الحيوانى بصفة خاصة .

وقد وقع الاختيار الأولى ، باعتباره نقطة البداية على منطقة مركز بيلا حيث المساحة التى ستوزع هناك تبلغ نحو ١٩ ألف فدان ، وهى فى شمال الدلتا ، حيث الجو ملائم لتربية الحيوان ، والأرض حديثة الاصلاح تنتشر فيها زراعة الأرز والبرسيم .

ويقدر عدد الاسر المنتفعة على اعتبار خمسة أفدنة للأسرة بنحو ٤٠٠٠ أسرة وهذا حجم مناسب للبدء بالمشروع .

أولا — رفع مستوى الإنتاج الحيوانى :

١ — العمل على أن يكون لدى كل فلاح رأسان من البقر والجاموس ، وعشرة رءوس من الضأن ، وخمسون دجاجة ، على أن تكون هذه الحيوانات من ذات الإنتاج العالى .

ويمكن الحصول على هذه الحيوانات عن طريق أن تشتريها الحكومة محليا من المصادر الموثوق بها فى الداخل والخارج ، وفى حالة الحاجة إلى معونة خارجية يمكن الحصول عليها عن طريق النقطة الرابعة ، ومؤسسة الأغذية والزراعة ، ومؤسسة الصندوق الدولى لإغاثة الطفولة .

وتوزع هذه الحيوانات على أساس استكمال الأعداد اللازمة لدى الفلاح ثم استبدال الردىء منها بالممتاز . ويتم استرداد أثمان هذه الحيوانات فى صورة أقساط مالية إلى جانب الاستيلاء على ما يقع عليه الاختيار من انتاج كجزء من الثمن لاستخدامه كنواة تصلح للتوزيع على المزارعين .

٢ — انشاء مراكز الطلائق : بحيث يخدم كل منها قرية أو مجموعة من القرى ، وهذه الطلائق يجب أن تكون ممتازة تحمل العوامل الوراثية للانتاج العالى، وتتلاءم مع أنسب استغلال حيوانى فى المنطقة . كما يعمل على استخدام هذه المراكز تدريجيا للتلقيح الصناعى ، وبذلك تتسع رقعة نشاطها وتقل تكاليف العملية بتوفر عدد الطلائق ، وقصرها على أكثرها امتيازاً .

٣ — وحدات وقاية الحيوان : تنشأ وحدات مستقلة تخدم كل منها مجموعة من القرى ، وتقوم بتطهير حظائر الحيوانات والدواجن من الحشرات والطفيليات ، وتعمل كذلك اختبارات للطفيليات الداخلية المختلفة وعلاجها ، واستخدام الرش والتعفير والمغاطس، واختبار الحيوانات ضد الأمراض المعدية كالسل والاجهاض المعدى والتخلص مما يتقرر اعدامه ، والتحصين ضد الأمراض المختلفة فى المواعيد المناسبة وغير هذا من الأعمال التى تقتضيها السياسة البيطرية للبلاد .

٤ — مراكز الاكثار والتوزيع : لكى نضمن للمشروع مورداً دائماً من الحيوانات الصالحة وحتى يتسنى توسيع نطاق المشروع بالتدريج تجب العناية بانشاء مراكز تربى فيها صغار النتاج ثم توزع على الفلاحين وتستخدم كذلك فى اكثار الحيوانات الصغيرة كالدواجن والأرانب والأغنام والماعز .

٥ — التأمين على الحيوانات : يجب التأمين على حيوانات المنتفعين وتعويضهم عما ينفق منها أو يتقرر اعدامه بسبب اختباره ضد الأمراض ، وأن يكون التأمين عن طريق الجمعية التعاونية .

٦ — مراكز الارشاد والتدريب : يكون فيها الارشاد والتدريب على أساس عملى لا نظرى ، كما يكون الأساس فيها هو تدريب فتيان وفتيات من القرية ، واستخدامهم فى ارشاد وتدريب الأهالى ، واختيار عدد من الزراع يمثلون المجموع فى ظروفهم العادية والثقافية ، وتطبيق الوسائل الحديثة العملية فى الإنتاج فسيسهل بذلك على غيرهم الاقتداء بهم عن اقتناع ويقين .

٧ — توفير الأعلاف والأدوات والمواد اللازمة والتسليف : تيسير حصول الزراع على ما يكفيهم من أعلاف وأدوات ومواد لازمة للإنتاج بأثمان مناسبة عن طريق الجمعيات التعاونية التى تقوم بمشتراها بأسعار الجملة وتوفر أسباب النقل الرخيص لها بحيث تكون فى متناول يد الزراع فى الوقت المناسب للإنتاج . يضاف إلى ذلك أن تقوم الجمعيات التعاونية بإمدادهم بما يلزمهم من رأس مال للإنتاج الحيوانى على وجه التسليف الطويل الأجل .

٨ — تشجيع وتيسير استخدام الآلات الزراعية : تشجيع وتيسير استخدام الآلات الزراعية حتى يتيسر للزراع الصغير استغلال حيواناته فى انتاج اللبن واللحم وتوافر الأعلاف لهذا الانتاج . يضاف إلى ذلك ما سيعود عليه من نفع بسبب خفض تكاليف العمل الزراعى ، ويمكن أن يتم ذلك بالعمل على تكوين شركات لها فروع ومحطات بالأقاليم تتولى القيام بالعمليات التى تستلزم استخدام الآلات نظير أجور تحددها الحكومة .

٩ — المعارض والمسابقات : يجب اقامة معارض ومسابقات يشترك فيها الزراع فى المنطقة وتقوم الحكومة فيها باستعراض كل مستحدثات جديدة وكل رأى ترى أن يتبعه الزراع وبذلك تكون المعارض أداة تعليم ومنافسة ونهضة .

ثانيا — التصنيع :

إنشاء معمل ألبان مركزى تعاونى يتوسط المنطقة تكون سعته مائة ألف رطل يوميا تجمع فيه الألبان الناتجة لدى الزراع وتشترى على أساس النظافة ونسبة الدهن ، وفى هذا تشجيع على نظافة الإنتاج وعدم غش اللبن ، كما أن الأثر المباشر سيكون زيادة اقبال الفلاح على إنتاج اللبن ما دام أصبح لا يجد صعوبة فى تصريفه وفى ذلك خير كثير له ، إذ أن انتاج اللبن أكثر فروع الاستغلال الحيوانى ربحا ويمكن لمعمل الألبان التعاونى صناعة جبن وخيص نظيف مفيد يستهلكه الفلاح محليا يحل محل الجبن القريش إلى جانب كثير من المنتجات التى يقبل عليها وتناسب حالته المالية . ويمكن تعقيم اللبن وتعبئته وتصريفه للمستشفيات والمدارس والمستهلكين. وصناعة المنتجات اللبنية الممتازة وتصريفها فى الأسواق التى تطلبها بأعلى الأسعار. وفى تجميع اللبن وتصنيعه جملة واحدة تقليل من نفقات الوحدة مع إمكان توفر السبل الفنية لمنتجات عالية القيمة تأتى بأوفر ربح .

ويمكن اتباع التصنيع والحصول على مزاياه فى غير الألبان من المنتجات الحيوانية الأخرى إذا توفرت فى المنطقة بشكل يبرر هذا العمل اقتصاديا .

ثالثا — التسويق :

إنشاء مراكز تسويق تعاونية للمنتجات الحيوانية كالدواجن والبيض والصوف وغيرها بحيث يمكن تجميع هذه المنتجات وتقسيمها إلى درجاتها التجارية وتهيئتها تهيئة صالحة جذابة للمستهلك ، وتسويقها بما يكفل الحصول على

أكبر كسب للمنتج بدلا مما يحدث الآن من بيع الطيور بيعاً فرديا دون تجهيز وبيع البيض مختلطة أحجامه وأعماره تعلوه القاذورات ، وبيع الصوف مختلطة ألوانه ومختلطا هو بالأتربة والمواد الغريبة لتجار وسطاء يجمعون هذه المنتجات من الفلاح الصغير بأسعار ضئيلة مستغلين جهله وضعفه الفردى .

* * *

والمبدأ الذى يتم على أساسه تنفيذ هذا المشروع هو أن تقوم الحكومة بتنفيذ الخطوات التأسيسية لهذا المشروع ، ويكون تمويله عن طريق صندوق الاصلاح الزراعى ثم تنتقل ملكية المشروع بالتدريج إلى الجمعيات التعاونية التى تضم الفلاحين .

والخطوط العامة الأساسية لهذا المشروع هى أنه يهدف إلى تهيئة الوسائل للفلاح الصغير بحيث يعتمد على مجهوداته فى تنمية دخله وتحسين مستواه العيشى والغذائى ، بالعمل على زيادة إنتاجية الأرض ، وتلافى الضياع فى المواد والمجهود وخفض تكاليف الإنتاج .

وأهم الوسائل العملية لبلوغ هذه الأهداف هى العناية بتربية الحيوان لملاءمتها للملكية الصغيرة ولأنها ستؤدى بطريق مباشر إلى رفع مستوى التغذية بين الفلاحين ولأنها أيضاً وسيلة لاستغلال القوة البشرية على أكمل وجه ، وذلك بتدبير عمل مربح مستمر طول السنة ، خصوصاً للنساء والبنات والأولاد . وفى كل ذلك ضمان لتلافى الضياع فى بقايا المحاصيل ونفايات المزرعة بتحويلها إلى مواد استهلاكية كبيرة المنفعة الغذائية .

وتحقيق زيادة دخل الفلاح عن طريق الإنتاج الحيوانى يتم :

(أولا) برفع مستوى الإنتاج الحيوانى — وذلك باستبدال الحيوان الحالى الضعيف الإنتاج بحيوان آخر يحمل العوامل الوراثية للانتاج العالى نوعا وكما .

(ثانيا) التصنيع — بإنشاء معامل تجمع فيها المواد الأولية كالألبان لتهبط تكاليف الإنتاج ويتحسن الصنف ليعود ذلك على الفلاح بالربح الجزيل

(ثالثا) التسويق — ويكون بتنظيم هذه العملية الهامة على أسس تجارية سليمة .

وإلى جانب هذا يجب أن نعنى بالوسائل الأخرى لنواحى الاستغلال حسب المنطقة وظروف الإنتاج كزراعة الخضر والفاكهة والصناعات الزراعية ، فتوضع لها البرامج المناسبة على نفس الخطوط الرئيسية السابق ذكرها .

فإذا ما تمت موافقة مجلس الوزراء قام وزير الشئون الاجتماعية ووزير الزراعة

بتكوين لجنة تضم إخصائياً فى تربية الحيوان ، وإخصائياً بيطريا فى وقاية وعلاج الحيوان ، ومهندساً للساحة ، ومهندساً للمبانى الزراعية ، ومهندسا ميكانيكيا مختصا بالآلات الزراعية ، ومهندسا زراعياوإخصائيا اجتماعيا ، وإخصائيا تعاونيا وإخصائيا فى الإحصاء وإخصائيا فى الفاكهة وآخر فى الخضر ، وإخصائيا فى الصناعات الزراعية ، لدراسة خطوات تنفيذ هذا المشروع فى المنطقة المختارة ووضع المقايسات والميزانيات اللازمة ، وتشتمل دراستهم على ما يأتى :

١ — عمل استبيان Survey للنواحى الاجتماعية والاقتصادية والزراعية لهذه المنطقة يشمل إحصائية تفصيلية للسكان وتوزيعهم المهنى والحيوانات إلى غير ذلك.

٢ — عمل خريطة مساحية تبين عليها مواقع القرى والعزب والطرق والسكك الحديدية وغيرها .

٣ — عمل خريطة تفصيلية لتنفيذ الخدمات والنظام المقترح فى المشروع يشمل إعداد الحيوانات والدواجن التى ستوزع ، وطريقة الحصول عليها وتوزيعها والمبانى والأدوات اللازمة للانتاج والتصنيع والتسويق .

٤ — عمل رسوم ومقايسات المبانى اللازمة وتحديد مواقعها .

٥ — وضع ميزانية تفصيلية لرأس المال اللازم بأبوابه المختلفة من منشآت وأدوات وحيوانات وتكاليف وإدارة ، وكيفية تدبيرها وكيفية استردادها حتى تنتقل ملكيتها نهائياً إلى هيئات تعاونية .

٦ — وضع النظام التعاونى الذى سينشأ المشروع ويدار على أساسه وتدبير الموظفين اللازمين لإدارته والكيفية التى سيتم بها تحويل المشروع إلى النظام التعاونى ، وكذلك تحديد نظام الإدارة .

٧ — تنظيم هيئة لدراسة وبحث تتابع خطوات التنفيذ بالرقابة والتعديل لضمان النجاح ودراسة أثرها فى الحالة الاقتصادية لهذه المنطقة .

* * *

وفى حالة إدماج نواحى النهضة الأخرى يراعى ذلك فى تشكيل اللجنة وفى الخطة التى توضع للتنفيذ لضمان أن تكون النهضة شاملة لجميع النواحى التى تحقق الرفاهية المنشودة .